استعراض سياسات رفاه الشباب فى الأردن

التقييم والتوصيات

OECD DEVELOPMENT CENTRE

OECD Development Centre

The OECD Development Centre was established in 1962 as an independent platform for knowledge sharing and policy dialogue between OECD member countries and developing economies, allowing these countries to interact on an equal footing. Today, 27 OECD countries and 25 non-OECD countries are members of the Centre. The Centre draws attention to emerging systemic issues likely to have an impact on global development and more specific development challenges faced by today's developing and emerging economies. It uses evidence-based analysis and strategic partnerships to help countries formulate innovative policy solutions to the global challenges of development.

For more information on the Centre and its members, please see www.oecd.org/dev.

The complete publication was originally drafted in English under the title "*Youth Well-Being Policy Review of Jordan*", available on line at: http://www.oecd.org/dev/inclusivesocietiesanddevelopment/youth-inclusion-project.htm. Only the "Assessment and Recommendations" are available in Arabic.

The Youth Well-being Policy Review of Jordan was prepared by the Social Cohesion Unit of the OECD Development Centre, in co-operation with the Ministry of Youth and the Ministry of Planning and International Cooperation of Jordan. This review forms part of the Youth Inclusion project, co-financed by the European Union and implemented by the OECD Development Centre.

Ian Brand-Weiner, Policy Analyst at the OECD Development Centre, led the country implementation of the project and drafted the review under the overall guidance of Ji-Yeun Rim, Co-ordinator of the Youth Inclusion project. The review was translated into Arabic by Muna Jadallah and Emad Safadi (Coexistence). The project team would like to thank Hamsa Hefny (OECD Development Centre) for her comments, as well as revision and editing of the Arabic text.

التقييم والتوصيات

رفاه الشباب والتحديات الرئيسة

يتمتع الشباب في الأردن بإمكانية عالية للحصول على التعليم، ولكن نوعية التعليم تواجه تحديات. في حين أن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي أعلى من متوسط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنّ الانخفاض الأخير هو مؤشّر مثير للقلق؛ فقد انخفض المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الثانوي من ٨٤,٢٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٨١,٤ ٪ في عام ٢٠١٤؛ في حين ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي من ٣٨,٩٪ في عام ٢٠٠٥إلى ٤٤,٩٪ في عام ٢٠١٥. وينعكس ارتفاع فرص الحصول على التعليم في ارتفاع معدلات التحصيل: ٦٠,٥٪من الفئة العمرية بين٢٥ و ٢٩ عاماً لديهم شهادة ثانوية أو أعلى؛ غير أن نوعية التعليم تشكل مصدر قلق خاص، فقد انخفضت نتائج الطلبة الأردنيين في برنامج تقييم الطالب الدولي (بيسا) أو شهدت ركوداً، وفي برنامج بيسا لعام ٢٠١٥، احتل الأردن المرتبة ٦٦ من بين ٧٢ بلداً في الرياضيات، وكان الفرق بين نقاط الرياضيات في الأردن ومتوسط البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يقابل ٣,٦سنوات من التعليم، وهناك عامل إضافي وهو ارتفاع معدل الغياب المسموح به للطلاب (النظاميين) - ٤٣,٤٪ يغيبون يوماً واحداً على الأقل، مما يسهم جزئياً في انخفاض الأداء ، و قد يؤثرالانفتاح الأخير للمدارس الأردنية للاجئين السوريين غير المسجّلين على جودة التعليم إذا لم تتم إدارته بشكل جيد.

لا يحصل العديد من الشباب الأردنيين على فرص عمل جيدة. ففى عام ٢٠١٥ لم يكن ٢٨,٧٪ من الشباب الأردنى يلتحق بالتعليم، بالعمل، أو بالتدريب، وفى الأردن أن تكون "غير ملتحق بالتعليم أو العمل أو التدريب" هى ظاهرة منتشرة فى الغالب بين شباب الحضر و الأقل تعليماً و الإناث. فكان معدل الشابّات الغير ملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب ثلاثة أضعاف معدل الشبان (٤٣,٨٪ مقابل ١٤,٥٪)؛ و يعود ارتفاع هذا المعدل جزئياً إلى الانخفاض الشديد فى مشاركة النساء فى القوى العاملة بسبب ما تمليه التقاليد و مهام الرعاية المنزلية، و أيضاً إلى ظروف العمل السائدة بما يتضمنه من تحرش و مخاوف متعلقة بالسلامة و تكاليف التنقل و الوصمة الاجتماعية للعديد من الوظائف التى يشغلها الذكور والتى بالتالى تقوم باستقصاء النساء. فالفترات الطويلة من الابتعاد عن التعليم والعمل، والتحولات الصعبة من التعليم إلى العمل، يمكن أن تُعرض الشباب لخطر تدهور المهارات وخيبة الأمل، مما يزيد من الاستبعاد من الوظائف الجيدة. أما الشباب الأردنيون، الذين يعملون غالباً في وظائف غير رسمية لا تتطابق مع مؤهلاتهم، يحصلون على أجور ضعيفة: ففي عام ٢٠١٥، كان ٣٧,٥٪ من الشباب العاملين يعملون فى القطاع غير الرسمى، في حين حصل ٥٩,٤٪ على أجور أقل من المتوسط.

وقد تحسّنت صحة الشباب في السنوات الأخيرة بوجه عام، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز أنماط الحياة الصحية. فقد انخفض معدل الوفيات لكل ١٠٠،٠٠٠ شاب من ٩١ في عام ٢٠٠٥ إلى ٧١ في عام ٢٠١٥، والسبب الرئيسى للوفاة بين الشباب هو حوادث الطرق؛ ولا تزال المعرفة الشاملة بالصحة الجنسية والإنجابية محدودة،ولا سيما بين الفتيات بسبب عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الملائمة للشباب؛ كما يهدد التدهور في أنماط الحياة الصحية، مثل التدخين وعادات تناول الطعام، المراهقين والشباب الأردنيين.

تؤدي الأسرة والأصدقاء أدواراً مهمة في حياة الشباب في بيئة من عدم الثقة في المؤسسات العامة. أكدت الغالبية العظمى من الشباب الأردني (٨٨,٢٪) وجود أقارب أو أصدقاء يمكنهم الاعتماد عليهم للحصول على المساعدة. وتتجلى أهمية الأسرة في مستوى عال من الثقة في الأسرة (٩٢٪)، مما يؤكد أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأردن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهياكل القبلية؛ وفي الوقت نفسه، فإنّ عدداً قليلاً جداً من الشباب الأردنيين يثقون بأشخاص من دين آخر (٣,٢٪) أو جنسية أخرى (٢,٩٪)، مما يشكل خطراً محتملاً على التماسك الاجتماعي؛ وفى حين أن الأغلبية يثقون بقوات الأمن (٨٩,٦٪ يثقون بالقوات المسلحة، و ٨٥,٥٪ يثقون بالشرطة)؛ فإنّ انعدام الثقة بالبرلمان (٢٢,٧٪) والأحزاب السياسية (١١,٧٪)، وانخفاض المشاركة المدنية (٢,٣٪ من الشباب أعضاء فى جمعيات أو منظمات) لديه القدرة على تقويض النظام الديمقراطي على المدى الطويل. وعلى الرغم من قلة عدد الشباب في منظمات المجتمع المدني الرسمية، فإن النسبة المرتفعة من التطوع الشبابي، والتبرع بالمال أو مساعدة الغرباء (٦٢,٧٪) هي علامة إيجابية للتماسك الاجتماعي.

الشباب الأردنيون راضون نسبياً عن حياتهم، مقارنة بأقرانهم في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. حتى إذا

كان متوسط الرضا يمكن تحسينه، فإنه مرتفع في مقارنة إقليمية وأعلى منه في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، كما أن انتشار المشاعر السلبية أقل من متوسط الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، و لكنها أقل انتشاراً من الأردن فقط فى لبنان. وتعكس أولويات الشباب القيم التقليدية، حيث يعدّ جميع الشباب الأردنيين الأسرة والدين مهمين جداً في الحياة (٩٥,٨٪ و ٩٣,٥٪ على التوالي)، بينما تُعلِق نسبة أقل من الشباب أهمية على الأصدقاء (٥٠,٨٪) ووقت الفراغ (٣٣,٦٪)؛ وفي الواقع، كان الشعور بالدعم لدى الشباب الأردني هو أحد العوامل الرئيسية المساهمة في الرفاه الذاتي.

سياسات الشباب والإطار المؤسسي

تفتقر التحولات الأخيرة في سياسات الشباب والنظام المؤسسي في الأردن إلى دعم استراتيجية وطنية للشباب. مع إرتقاء الملك عبد الله الثاني بن الحسين العرش في عام ١٩٩٩، نما دور الشباب كعناصر رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الخطاب السياسي. وقد جلبت هذه الأهمية المتزايدة نقلة نوعية، بتوجيه التركيز بشكل متزايد على تنمية و تعليم و تمكين الشباب، وليس على الأنشطة الرياضية والترفيهية. وفي عام ٢٠٠٥، أطلقت الحكومة أول "استراتيجية وطنية للشباب (٢٠٠٥-٢٠٠٩)" تهدف إلى وضع سياسات متعلقة بالصحة والتوظيف والتعليم والمشاركة المدنية للشباب؛ غير أنه منذ استكمالها، لم يتم اعتماد سياسة أو استراتيجية شاملة للشباب نتيجة لعدم الاستقرار المؤسسي، وتغير الأولويات، والقيود المالية، والافتقار إلى الملكية السياسية. ويتم حالياً تطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب (٢٠١٨-٢٠٢٥) لفترة مطولة، ولكنها ما تزال في مراحلها الأولى. وفي حين أن العديد من الاستراتيجيات جعلت الشباب من المجموعات ذات الأولوية على مدى السنوات الماضية، إلا أن هذه الاستراتيجيات لا يمكن أن تحل محل استراتيجية وطنية للشباب ولا تضع الشباب في صدارة جداول أعمالها.

بذل الأردن جهوداً على مدى السنوات الماضية لتحسين نظام التعليم بما يتماشى مع طموحه للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وضعت "الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦-٢٠٢٥)" مجموعة واسعة النطاق من الإصلاحات وخطط العمل لجميع القطاعات المتصلة بالتعليم؛ وقد طورت وزارة التربية والتعليم، بالاشتراك مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والخاصة، برامج مختلفة لتكييف المناهج الدراسية، وتعزيز فرص التعليم غير النظامي، وتعزيز التوجيه المهني وتقديم المشورة، وتحسين البيئة المدرسية وتعزيز مهارات المعلمين؛ وبالإضافة إلى ذلك، بذلت وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي جهوداً متواصلة لتحسين فرص حصول الجميع على التعليم، بما في ذلك التعليم العالي. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، فما يزال عدم المساواة في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي قائماً، ولا يزال المنهج المدرسي قديماً و قائماً على الحفظ، كما لا يزال الحصول على التوجيه المهني محدوداً؛ وهناك أيضاً نقص في برامج الفرصة الثانية والحوافز لمواصلة التعليم الثانوي، فالكثير من الشباب في الأردن لا يصلون إلا إلى التعليم الأساسي؛ ومن ثم فإن زيادة التنسيق والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة، وزيادة تعزيز موارد الميزانية، أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى قطاع التعليم للتكيف مع متطلبات سوق العمل ومعالجة احتياجات وطموحات الشباب.

بالنظر إلى الوضع المتوتر في سوق العمل، أصبح توظيف الشباب أولوية قصوى للحكومة. استجابة لارتفاع معدلات البطالة ولتحسين وضع سوق العمل، شرعت الحكومة في تنفيذ استراتيجيات متنوعة تستهدف الشباب بصورة مباشرة وغير مباشرة مثل "الاستراتيجية الوطنية للتوظيف (٢٠١١-٢٠٢٠)" أو "الأردن ٢٠٢٥: رؤية واستراتيجية وطنيتان (٢٠١٥-٢٠٢٥)". وتشدد جميع الاستراتيجيات على أهمية تعزيز روح المبادرة لدى الشباب، ودعم الأعمال الشبابية من خلال الخدمات والأموال، وتطوير التعليم المهني، وإقامة روابط بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، وتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة؛ ومع ذلك، و على الرغم من وجود بعض مبادرات فى ريادة الأعمال والتدريب المهني، لا يزال العديد من جوانب الاستراتيجيات في مرحلة الإعلان. كما لا يتلقى الطلاب الشباب والوافدين الجدد لسوق العمل ما يكفي من الإرشاد المهني والمشورة، ولا يحصلون إلا على قدر ضئيل من المعلومات عن سوق العمل.

على الرغم من أن الحكومة تسعى جاهدة لتوفير فرص أفضل للشباب للوصول إلى المرافق والخدمات الصحية؛ فإن هذا المجال من رفاه الشباب له دور ثانوي في جداول أعمال السياسات. وعلى الرغم من أن "الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة في الأردن (٢٠١٥-٢٠١٩)" و"الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (٢٠١٤-٢٠١٨)" تعترف بالشباب كعناصر فاعلة رئيسية في عملية التنمية، فإنها لا تعترف بالشباب كمجموعة متميزة ذات احتياجات صحية محددة (مجلس الصحة العالية، ٢٠١٥). و على الرغم من أن الشباب يستفيد من الخدمات الصحية بشكل عام، إلا أن الحكومة لا تقدم خدمات صحية ملائمة لهم، باستثناء الخدمات الصحية المدرسية والتي تركز بشكل خاص على الفحوص الطبية الدورية والإحالات وحملات التوعية. وتسد الجهات الفاعلة الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الغير هادفة للربح هذه الفجوة عن طريق تنفيذ برامج للنهوض بالصحة والتوعية في جميع أنحاء البلد. وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، تم وضع عدد قليل من التدخلات للشباب، كما أن تعليم الصحة الجنسية والاجتماعية ما يزال موضوعاً حسّاساً في الأردن. ونظراً لارتفاع حوادث المرور (32.5٪ من وفيات الشباب بسبب الحوادث المرورية)؛ فإن عدد حملات السلامة على الطرق غير كاف.

تؤدي المشاركة المدنية للشباب دوراً مهماً في الخطاب السياسي، ولكن الإجراءات الحكومية مُتأخِرة. على الرغم من دعم الملك عبد الله الثاني بن الحسين المستمر لمشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية، إلا أنه لا توجد استراتيجية مؤسساتية تتناول المشاركة المدنية للشباب في الأردن، مما يخلق فجوة في سياسات المشاركة المدنية التي تركز على الشباب؛ ولا يزال منهج التربية المدنية محدوداً في نطاقه ومنفصل عن المشاركة المدنية الفعلية؛ كما أن المبادرات الحكومية لتعزيز مشاركة الشباب محدودة أيضاً، مما دفع المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الدولية إلى التدخل وتنفيذ البرامج التي تمكن الشباب من الانخراط في مجتمعاتهم المحلية من خلال العمل التطوعي والتدريب على المهارات الحياتية والمنح والدعم التقني وأدوات المعلومات.

يفتقر الأردن حالياً إلى إطار شامل لتنظيم التشريعات والسياسات والتدخلات الشبابية وتنسيقها على نطاق مختلف القطاعات. على الرغم من أن مسؤولية شؤون الشباب تقع نظرياً في إطار ولاية وزارة الشباب، إلا أن عدد المواضيع التي تؤثر على الشباب لا يمكن أن تعالجها وزارة واحدة؛ وبالتالي، تقوم الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة بوضع السياسات التي تؤثر على الشباب من منظور قطاعي والإشراف عليها، كما تُكمل المنظمات المَلكية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الدولية هذه الأعمال؛ فالجهات الفاعلة غير الحكومية، ولا سيما المنظمات المَلكية غير الحكومية، تُعتبر من أهم مقدمي الخدمات في القطاعات والمناطق التي تكون فيها الحكومة أقل نشاطاً. وفي الوقت نفسه، يمكن لتدخُل الجهات الفاعلة غير الحكومية لسد الثغرات أن يبطئ من عملية تحمل الحكومة لمسؤوليتها أو يحول دونها؛ ولتفادي ذلك ولتنفيذ سياسات ناجحة للشباب، من الضروري أن تعمل المؤسسات الحكومية والمنظمات المَلكية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الدولية معاً بشكل وثيق؛ ومع ذلك، فإن الجهات الفاعلة مُجزّأة، مما يجعل التنسيق داخل القطاعات وعبرها تحدياً، ومن العقبات الأخرى التي تحول دون تصميم و تنفيذ و تنسيق سياسات الشباب الفعالة، هي محدودية قنوات و منصات الاتصال، والمنافسة في تخصيص الميزانية، والالتزام المحدود للمؤسسات العامة بتنفيذ رؤية الملك، وعدم وجود رؤية وطنية واضحة للشباب، التي ينبغي أن تتماشى مع الاستراتيجيات القائمة بالفعل. منذ إنشائها مؤخراً، لم تطور وزارة الشباب القدرة على الدعوة إلى قيادة تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للشباب تتجاوز الخدمات الاجتماعية للشباب؛ وتكافح من أجل جمع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشؤون الشباب وتعمل كقوة تنسيقية لهم.

على الرغم من أن رفع الكيان الحكومي المسؤول عن الشباب إلى مستوى وزارة هو فرصة لتنمية الشباب؛ فإن وزارة الشباب ما تزال تواجه تحديات مهمة. قبل إنشاء وزارة الشباب في عام ٢٠١٦، قامت الحكومة مراراً وتكراراً بتغيير شكل وقيادة المؤسسة المسؤولة عن الشباب (الآن وزارة الشباب)، مما أدى إلى عدم اليقين فيما يتعلق بولايتها ودورها، مما أسهم بدوره في تجزئة الأولويات وتعطيل تنفيذ السياسات. ومن العقبات المهمة الأخرى التي تحول دون تقديم برامج ذات جودة هو التخطيط الاستراتيجي المحدود والبصيرة المحدودة؛ وهناك تحدٍّ آخر يتمثل في الافتقار إلى الموارد البشرية الماهرة وفرص التدريب لموظفي وزارة الشباب؛ كما يُقيِد تنفيذ سياسات الشباب وتنسيقها عدم كفاية نظم الرصد وحفظ الوثائق لضمان الذاكرة المؤسسية.

تحسين نتائج سوق العمل للشباب من خلال التعليم والتدريب التقني والمهني

تعدّ نتائج سوق العمل للشباب في الأردن محدودة نوعاً ما. منذ تباطؤ النمو الاقتصادي في الثمانينيات (المتوسط السنوي البالغ ٥,١٪ منذ عام ١٩٩٣)، لم يكن بوسع خلق فرص العمل في الأردن مواكبة نمو القوة العاملة، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة (المتوسط السنوي البالغ ١٣,٨٪ منذ عام ١٩٩٣)، ومن سمات هذا الفائض في العرض من العمالة، الذي يتقاسمه الأردن مع بلدان أخرى في المنطقة، ارتفاع بطالة الشباب (يبلغ المتوسط السنوي ٣٠,٩ ٪ منذ عام ١٩٩٣)، وتبلغ بطالة الشباب ضعف معدل البطالة الوطني، ولم تنخفض أبداً عن ٢٥٪ في السنوات الـ ٢٥ الماضية. وفي السنوات الأخيرة، كان نمو الوظائف أقوى في القطاعين ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة، مما ساعد على استيعاب بعض الشباب، غير أن هذه الوظائف لا تحظى بشعبية بين الشباب وأسرهم، مما دفع بعض الشباب المتعلمين تعليماً عالياً إلى اختيار البطالة الطوعية بدلاً من الالتحاق بوظائف لا تتوافق مع تطلعاتهم.

ترى الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة أن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني يشكلان حلاً للقدرة المحدودة لسوق العمل على استيعاب الشباب. كونها مستوحاة من التجربة الإيجابية لبعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فإن العديد من الاستراتيجيات الوطنية الأردنية تشير إلى أهمية التعليم المهني لإعداد الشباب بشكل أفضل لسوق العمل، ويعدّ ذلك بديلاً عن العرض الزائد للشهادات الجامعية؛ ويُمثّل التعليم والتدريب التقني والمهني بشكل بارز في اثنين من التدابير العشرة التي وضعتها الاستراتيجية الوطنية للتوظيف، والتي تهدف إلى تحسين عرض المهارات والقدرة على العمل؛ وفي حين أن نظام التعليم والتدريب التقني والمهني لديه القدرة على تحسين نتائج سوق العمل للشباب، فإنه لا يسهم إلا بشكل قليل في حالته الراهنة.

يُظهِر خريجو التعليم والتدريب التقني والمهني نتائج إيجابية في سوق العمل، ولكن مجال التحسين لا يزال كبيراً. واحد

فقط من بين عشرة من الشباب الوافدين إلى سوق العمل لديهم شهادات في التعليم والتدريب التقني والمهني (التعليم المهني الثانوي أو شهادة ما بعد الثانوية المهنية). معظم الوافدين إلى سوق العمل لا يحصلون سوى على شهادة التعليم الأساسي أو شهادة جامعية، مما يجعل توزيع التعليم للشباب الوافدين إلى سوق العمل في الأردن ثنائي البعد؛ وترسم مقارنة نتائج سوق العمل من خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني مع المتوسط صورة مشجعة؛ وتزيد مشاركة خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني في القوى العاملة عن معدل خريجي الجامعات، كما تزيد قليلاً عن نسبة الشباب الذين لديهم تعليم أساسي فقط، وتعدّ نسبة خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني العاطلين عن العمل والمصابين بخيبة أمل أقل بكثير من خريجي الجامعات والمتوسط الوطني؛ ومع ذلك، فهناك مجال للتحسين في كلتا المنطقتين، حيث أن مشاركة خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني في القوى العاملة لا تزال منخفضة جداً والبطالة مرتفعة جداً. وتُعدّ مطابقة القطاع المرغوب فيه مع قطاع العمل الفعلي أفضل قليلاً بالنسبة إلى خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني مقارنة بمتوسط الشباب، غير أن عدم التوافق بين المهن المرغوبة والفعلية لا يختلف عن المتوسط، وفي حين أن مطابقة مؤهلات خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني أعلى بكثير من متوسط الشباب (٦٥,٩ ٪ مقابل ٤٧,٢ ٪)؛ فإن عدد خريجي الجامعات (٨٥,٣٪) لديهم مؤهّلات تطابق مهنهم؛ ومع ذلك، ففي الحالة الأخيرة، فإن ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض مشاركة القوى العاملة يحجبان احتمال زيادة درجة التأهل.

يؤثر التعليم والتدريب التقني والمهني تأثيراً إيجابياً على توزيع العمالة والعودة إلى المهارات. في حين أن خريجي الجامعات يكسبون أعلى الأجور في المتوسط، فإن خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني يتقاضون أجوراً أفضل بالمقارنة مع الشباب الوافدين إلى سوق العمل الذين يحصلون على التعليم الأساسي، وتبين التحليلات الاقتصادية القياسية أن الحصول على شهادة التعليم والتدريب التقني والمهني مقارنة بشهادة التعليم الأساسي يزيد من احتمال وجودهم في عمل بأجرويقلل من احتمال عدم نشاطهم؛ وتؤكد الأهمية الكبرى لخبرة العمل بأجر' ضمنياً' على ضرورة زيادة الخبرة العملية خلال دراسات التعليم والتدريب التقني والمهني. ومن ناحية أخرى، لا تؤثر شهادات التعليم والتدريب التقني والمهني تأثيراً كبيراً على احتمال أن يصبح الشاب رجل أعمال، وهو إحدى أهداف الاستراتيجيات الوطنية المختلفة؛ وعلاوة على ذلك، يزيد التعليم العالي من الأجور في كل من القطاعين العام والخاص؛ كما يزيد التعليم المهني والتقني، والخبرة العملية التي ترافقه، من الأجور وخاصة في القطاع الخاص الذي يستخدم ثلثي الشباب الوافدين إلى سوق العمل.

على الرغم من الفوائد المحتملة لكفاءة الشركات، فإن عدداً قليلاً من الشركات يقدم تدريباً رسمياً. تشير تحليلات الاقتصاد القياسي إلى أن تقديم التدريب الرسمي يمكن أن يحسّن كفاءة الشركات، وكذلك بأقل عدد من الموظفين الشباب. وعلى النقيض، فإن توظيف العديد من خريجي الجامعات يمكن أن يقلل من كفاءة الشركات، ويرجع ذلك على الأرجح إلى عزوفهم عن العمل في القطاع الخاص (معظمهم يفضلون القطاع العام)، وعلى الرغم من أن تقديم التدريب الرسمي يمكن أن يفيد كفاءة الشركات، فإن ٣,٤٪ فقط من الشركات في الأردن تفعل ذلك، وهي قيمة أقل خمس مرات من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من أن حصة الشركات الأردنية التي تقدم تدريباً رسمياً لا يُذكر؛ فإن نسبة العاملين في الصناعات التحويلية التي تقدم التدريب الرسمي تتساوى مع متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٣٧,٨٪ و ٣٩,٤٪ على التوالي)؛ وهكذا، فإن عدداً قليلاً من الشركات التي تقدم تدريباً رسمياً تدرب عدداً كبيراً من عمال الصناعات التحويلية.

يحتاج نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في الأردن إلى التغلب على العديد من التحديات ليصبح بديلاً جذاباً للشباب الأردني. على الرغم من المزايا الواضحة لشباب وشركات سوق العمل، إلا أن عدداً قليلاً من الشباب يتبعون مسار التعليم والتدريب التقني والمهني - مما يعود جزئياً إلى العرض المحدود - وحتى إن عدداً أقل من الشركات تدرب الشباب. ويعزى نقص جذب التعليم والتدريب التقني والمهني جزئياً إلى تشتته القوي وضعف إدارته، أما الفروع الثلاثة للتعليم والتدريب التقني والمهني فتتمتع بأطر مؤسساتية خاصة بها تعمل بشكل مستقل وبتنسيق ضئيل؛ ويزيد العدد الذي لا يحصى من المؤسسات ومقدمي الخدمات من تعقيد نشر النظام؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموارد المالية المتاحة محدودة وتنفق على المرتبات في الغالب، مما يحد من الاستثمار في الابتكار والمعدات والمواد.علاوة على ذلك، لا تتطابق مناهج التعليم والتدريب التقني والمهني مع متطلبات سوق العمل، كما أن القطاع الخاص بالكاد يشارك في تصميم التعليم والتدريب التقني والمهني.

لا تعدّ الدراسات والمهن في التعليم والتدريب المهني والتقني الاختيار المفضل بين الشباب. الأسباب الرئيسية لانخفاض عدد خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني هي قلة عدد أماكن الدراسة المتاحة في مراكز التعليم والتدريب التقني والمهني، والمسافات الطويلة إلى المراكز، وانخفاض الطلب من طرف الشباب وأسرهم الناجم جزئياً عن الاستهانة التاريخية بهذه المهن، وعن التقييدات على التقدم المهني والتعليمي التي تأتي مع شهادات التعليم والتدريب التقني والمهني؛ وأدت التطورات المهمة في نظام التعليم في الأردن إلى تنقل كبير بين الأجيال في مجال التعليم، ولكن، بالمقارنة مع والديهم، فضّل الشباب الذين يرغبون بتحسين مستوى تعليمهم الشهادات الجامعية على شهادات التعليم والتدريب التقني والمهني؛ وفي حين أن هذا التوجه لا يؤكد بالضرورة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالتعليم والتدريب التقني والمهني، فإنه يؤكد أنه خيار أقل جاذبية للشباب؛ والواقع أن تحليلات الانحدار لا تجد أن الوضع الاجتماعي للأسر له تأثير كبير على اختيار شهادة التعليم والتدريب التقني والمهني، غير أن الوضع الاقتصادي يؤثر تأثيراً كبيراً على خيارات التعليم: فالفقر

يزيد قليلاً من احتمالات اختيار التعليم المهني الثانوي، مما يوحي بأن هؤلاء الشباب يختارون الحصول على شهادة التعليم والتدريب المهني والمهني لأنه لا يمكنهم تحمل تكاليف الجامعة وليس لأنها خارج نطاق اهتمامهم.

مسارات المواطنة الفعالة

في سياق انعدام الأمن الإقليمي والظروف الاقتصادية القاسية، لا يمكن للأردن أن يخاطر بفك الارتباط المحتمل بين الشباب وتهميشهم، و الذين يمثلون حوالي ثلث السكان. ونتيجة لذلك، جعل الأردن الشباب إحدى أولوياته، ويُدرِك صُناع السياسات أهمية تعزيز مشاركة الشباب في العملية السياسية، وتمكينهم من زيادة إسهامهم في المجتمع وتنمية شعورهم بالمواطنة، ولذلك فإن فهم المواقف والمهارات والقدرات والسلوكيات المدنية والسياسية المواتية لمشاركة الشباب أمر بالغ الأهمية لوضع استجابات سياسية ملائمة. وينبغي على الأردن أن يدرس عن كثب عملية اكتساب المهارات من أجل المواطنة الفعالة، ولا سيما كيف تسهم المؤسسات الاجتماعية، مثل مقدمي التعليم، ومنظمات الشباب، والأسرة والمجتمعات المحلية، في هذا الهدف أو تعوقه.

شكّل التاريخ السياسي للأردن جُزئياً مفهوم المواطنة الفعالة و أنماط المُشاركة لدى الشباب الأردني. يمهد تطور المشاركة السياسية والمواطنة في الأردن، في ضوء الحدث المؤسس للتاريخ الحديث، الطريق لفهم مسارات المواطنة الفعالة للشباب الأردني؛ وعلى وجه الخصوص، شكلت الأحداث التي أعقبت نشأة المملكة الأردنية الهاشمية مفهوم الهوية والمواطنة في البلد؛ وقد تم توثيق الحركات الرئيسة التي تدفع إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي ويعتقد أنها شكلت الدولة منذ إنشائها. وتوضح استعادة الديمقراطية، وتصميم المؤسسات السياسية، وتداعيات الربيع العربي، قوة المشاركة الفعالة للمواطنين، ومشاركة الشباب في المجتمع الأردني، الذي يواجه الآن الصراع السوري وآثاره على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في الأردن.

لتعزيز مشاركة الشباب، ينبغي على الأردن أن يضمن استفادة الشباب من المجموعة الصحيحة من المهارات والكفاءات والبيئات التمكينية. ووفقاً لمجلس أوروبا (٢٠١٣)، المواطنة الفعالة هي "الحق والوسائل والمساحة والفرصة، وعند الضرورة، دعم المشاركة والتأثير في القرارات والانخراط في الأعمال والأنشطة من أجل الإسهام في بناء مجتمع أفضل". ويمكن تصنيف الكفاءات اللازمة للمشاركة الشبابية في محو الأمية السياسية والمواقف والقيم والمعرفة والتفكير النقدي، وبالنظر إلى نقص البيانات الكمية، فإن تحليل مهارات الشباب الأردنيين من أجل المواطنة الفعالة يعتمد أساساً على مناقشات مجموعات التركيز.

تُعتبر المعرفة السياسية لدى الشباب الأردنى منخفضة، على الرغم من درايتهم الجيدة بالتفاعل بين الامتثال القبلي والسياسة والديمقراطية. في حين أنهم يدركون أهمية المشاركة السياسية في المواطنة الفعالة؛ فإنهم يبدون اهتماماً ضئيلاً بالسياسة؛ ويعتبر معظمهم الواجبات والمسؤوليات المدنية من العناصر الرئيسية للمواطنة الفعالة، ولكن الأقلية تُسلط الضوء على أهمية الحقوق السياسية؛ وفي الواقع، هناك أقلية من الشباب الأردني فقط لديها معرفة شاملة بالمشهد السياسي، وكيفية المشاركة في صنع القرار السياسي أو آليات التأثير على السياسات والقرارات؛ ويعكس الانخراط النسبي في الأنشطة السياسية حقيقة أن المشاركة الديمقراطية من خلال الانتخابات والنشاط ترتبط بالامتثال العرقي والقبلي؛ وفي هذا الصدد، يدرك الشباب الأردنيون الديناميات الجارية في السياسة؛ ونتيجة للمشاركة المحدودة، يواجه الشباب فرصاً قليلة للحصول على المعرفة السياسية؛ ومع ذلك، فإن معدلات مشاركة الشباب في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٦ تُبدى تجدد الاهتمام.

وقد أبرز الشباب أهمية الشعور بالانتماء الوطني، تماشياً مع استثمار الأردن في بناء الأمة. اعتبر الشباب الإحساس القوي بالعضوية في الأردن كوطن، والتضامن، والتعرف إلى الآخرين كمواطنين شروطاً مسبقة للمواطنة الفعّالة وأهم علاماتها، وتعزى هذه الحساسية المتزايدة جزئياً إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لبناء هوية وطنية موحدة، ولكنها تؤمن بالأهمية المستمرة للهويات القبلية والدينية على أرض الواقع.

ينبغي أن تُستكمَل الهوية الوطنية بالمسؤولية والقيادة والتضامن والقبول بين الأشخاص. تُعدّ الوطنية السلبية غير كافية لتوليد المواطنة الفعالة، وينبغي أن يُظهر المواطنون الشباب المسؤولية والفخر والقيادة، وتُضعِف اللامبالاة وعدم وجود موقف استباقي والفضول مساهمة الشباب في المجتمع؛ وعلاوة على ذلك، فإن الاحترام والتضامن وقبول الآخرين هي مواقف ضرورية لضمان أن يعيش جميع الشباب معاً ويتعرفوا إلى مجتمع مشترك.

ومع ذلك، يفتقر الشباب الأردني إلى المعرفة والقدرات والمواقف من المشاركة كمواطنين فاعلين، ويرجع ذلك جزئياً إلى تدني نوعية التعليم. كشفت نتائج كل من "برنامج التقييم الدولي للطالب (بعمر ١٥ سنة)" و"اتجاهات الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (بعمر٩-١٠ سنوات)" عن انخفاض مستويات الكفاءة بين الطلبة الأردنيين، ولا يتقن نسبة كبيرة من هؤلاء الطلبة حتى المهارات الأساسية في العلوم والقراءة والرياضيات، الأمر الذي لا يُضعِف قدرتهم على اتخاذ قرارات

مستنيرة والتفكير بشكل نقدي فحسب، ولكنه يحد من فرصهم في سوق العمل؛ وبدلاً من ذلك، يُنظر إلى استقلالية التوظيف على أنه ينمي القدرات الأساسية للمساهمة الاقتصادية، وهو بُعدٌ مهم من أبعاد المواطنة الفعالة للشباب؛ ومع ذلك، من المرجح أن يؤدي اكتساب الكفاءات غير المتساوية، بوسائل مختلفة، إلى منع الشباب الأكثر حرماناً من الانخراط في الأنشطة المدنية والسياسية؛ كما يقلل تدنى عدد ذوي الأداء الممتاز في تقييمات الطلبة من احتمال ظهور قادة شباب عظماء لتمهيد الطريق أمام مشاركة الشباب في الأردن.

تؤدي المؤسسات الاجتماعية دوراً مهماً في تشكيل و تحديد اكتساب مهارات الشباب والمواقف المتعلقة بالمواطنة الفعالة. في حين أن الشباب يكتسبون المهارات المعرفية والتقنية، بشكل رئيسى، من خلال المؤسسات الرسمية، فإن المؤسسات غير الرسمية وسيلة مهمة لنقل المعارف والمواقف والقيم؛ وتقوم مؤسسات التعليم والتدريب بتدريس المهارات ذات الصلة من خلال المناهج العامة ومجموعة من الكفاءات السلوكية والشخصية، غير أن المشاركة في مختلف أنشطة منظمات الشباب تبدو أكثر الفرص المتاحة للشباب لبناء مهارات وخبرات فعالة في مجال المواطنة. وأخيراً، تؤدي المؤسسات الأسرية والمجتمعية أدواراً مركزية في تحديد القيم القائمة إلى حد كبير على التقاليد.

ويعزز نظام التعليم مواطنة الشباب النشطين بشكل محدود، وخاصة بسبب المناهج الدراسية و التربوية القديمة ونقص فرص المشاركة التي يقودها الشباب. في حين أن التعليم الرسمي هو مقدم المهارات الرئيسى، إلا أنه يفتقر إلى الجودة والأهمية؛ فالتثقيف المدني يركز على الأخلاق والفضيلة، ويرفض الأبعاد السياسية والسبل العملية للانخراط؛ وتترك ممارسات التدريس مساحة صغيرة للطلاب للانخراط بفاعلية فى المناقشات، كما أن نظام التعليم لا يدعم بشكل منهجي الأنشطة التي يقودها الشباب، وهذا يعني أنه أن هناك العديد من الفرص لجعل المدارس منصات استراتيجية للوصاية المدنية وتمكين الشباب التى لم تُستغل؛ ومن ناحية أخرى، تعدّ الجامعات منبراً رئيسياً للشباب للانضمام إلى الشبكات، والحشد والمشاركة في مختلف المبادرات المجتمعية.

تُشكل منظمات الشباب عنصراً أساسياً في دعم المواطنة الفعالة ونشر المهارات ذات الصلة. و في الأردن، تُعزِز مختلف المنظمات الشبابية مهارات وقيماً وشهادات مختلفة لتمكين الشباب؛ وتشكل المنظمات الكبيرة للشباب والمنظمة تنظيماً جيداً، بشكل عام، أكثر الطرق شيوعاً ومصدر تراكم المهارات ، وتوفر في الغالب تدريباً يتصل بالتوظيف، وهو شاغل رئيسى للشباب. وكثيراً ما تتعرض هذه المنظمات إلى الانتقادات بسبب استقطابها السبل الأكثر واقعية للمشاركة المدنية وبناء المهارات، مثل التطوع المجتمعي أو العمل الخيري من خلال المنظمات المحلية؛ وتواجه جميع منظمات الشباب تحدياً للتخفيف من النُهُج التنازلية ودعم الأنشطة التي يقودها الشباب لتمكينهم؛ كما يواجه الشابات والشباب الريفيون عوائق مهمة أمام المشاركة في منظمات الشباب.

تؤثر الأسرة والمجتمع تأثيراً قوياً على مستوى و شكل المواطنة الشبابية الفعالة في الأردن، حيث تؤدي الأسرة دوراً أساسياً في تطوير مواقف الشباب وقيمهم وتوفير الفرص للمشاركة في المواطنة الفعالة؛ ويدفع مستوى الوعي الثقافي للوالدين كمية الدعم أو الانضباط التي يتلقاها الشباب؛ ومع ذلك، فإن المجتمعات المحلية غالباً ما تكون نقطة الدخول للمشاركة المدنية، حيث أن المشاركة المجتمعية مُناصَرَة تقليدياً، وما تزال معايير مراقبة الأسرة والمعايير الثقافية تقيد مشاركة المرأة في المجتمع بشكل خاص؛ في حين أن التضامن العائلي والمجتمعي والعرقي ما زال يحد من مشاركة الشباب في الأنشطة السياسية بصفة خاصة.

يشمل الإطار المؤسسي لمشاركة الشباب العديد من المؤسسات المتنوعة ولكنه يفتقر إلى التماسك ويقصر عن بلوغ هذا الهدف. لدى الأردن قوانين وسياسات وطرائق متعددة لمشاركة الشباب، و يستفيد من مجموعة من المنظمات التي تهدف إلى تحسين رفاه الشباب وقدرتهم؛ إلا أن النشاط على الصعيدين الوطني والمحلي وعبر الوزارات والمنظمات يفتقر إلى التنسيق، على نحو ما تشير إليه الحاجة المستمرة لوضع "استراتيجية وطنية لتمكين الشباب (٢٠١٧-٢٠٢٥)"؛ وعلاوة على ذلك، تُعدّ بعض أشكال مشاركة الشباب متخلفة، مثل المشاركة المباشرة في تصميم الأنشطة ووضعها، والمشاركة في العملية السياسية، والحصول على المعلومات والأدوات المتعلقة بالمشاركة.

التوصيات

تعميم الشباب في جميع الوزارات القطاعية. كثيراً ما يفتقر صانعو السياسات في الوزارات القطاعية إلى المعرفة بالتحديات التي يواجهها الشباب، ولا يدركون الآثار غير المقصودة للسياسات على الشباب؛ ويؤثر الاعتبار المحدود لتحديات الشباب واحتياجاتهم عند تصميم السياسات على التنفيذ اللاحق وتحقيق النتائج المرجوة؛ لذلك، فمن المهم توليد الوعي، وتعميم الشباب في الوزارات القطاعية والتشاور مع وزارة الشباب عند تصميم السياسات؛ وتهدف المناهج التنموية الشبابية الشاملة والإيجابية التي دعا إليها الملك عبد الله الثاني بن الحسين إلى إدماج الشباب في الوزارات القطاعية.

إنشاء آلية تنسيق بين القطاعات وتمرير استراتيجية وطنية للشباب. من شأن تمرير استراتيجية وطنية للشباب أن يتيح

للحكومة وصانعي السياسات رؤية متوسطة وطويلة الأجل للسياسات التي تستهدف الشباب بصورة مباشرة وغير مباشرة، وينبغي دعم تصميم الاستراتيجية الوطنية للشباب من قِبَل جميع الوزارات القطاعية والمنظمات المَلكية غير الحكومية بالتشاور مع منظمات الشباب وتنسجم مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى. ومن شأن المناقشة الوطنية المصاحبة للموافقة أن تُساعِد الشباب على أن يحظوا بالإهتمام فى جدول أعمال السياسات والاعتراف بهم كمورد مهم للتنمية الوطنية؛ ومن شأن ذلك أيضاً أن يسهم في تحقيق "الأردن ٢٠٢٥"، ولا يمكن أن يقتصر نطاق الاستراتيجية الوطنية للشباب على ولاية وزارة الشباب فقط إذا كان الشباب وتعدد التحديات راسخين بقوة في جدول أعمال السياسات الوطنية، فلا يمكن أن تنجح الاستراتيجية إلا إذا حظيت بدعم من تحالف واسع النطاق بين الوزارات، وإذا لم تُكرِر الاستراتيجيات التنافسية القائمة بالفعل أو تتنافس معها، بل تجمعهم سوياً وتعزز التزام الوزارات التنفيذية؛ وسيتطلب التنفيذ الناجح للاستراتيجية آلية تنسيق لمنعها من أن تُصبِح مجرد قائمة للسياسات القطاعية؛ وفي الوقت نفسه، فإن وجود استراتيجية وطنية للشباب ستُيسِر التنسيق في مجال السياسات، إذ يمكن أن تسهم الاستراتيجية في إعطاء إسناد واضح للأدوار والكفاءات، وينبغي أن تشمل آلية التنسيق الجيد جميع الوزارات القطاعية ذات الصلة وممثلي الشباب والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية وأصحاب العمل؛ وعلاوة على ذلك، فإنه من المهم تعميم منظور الشباب في الوزارات القطاعية لتسهيل التنسيق وتعزيز الالتزام.

دعم قدرات الموظفين والقوة المؤسساتية لوزارة الشباب. أدت التغييرات الكبيرة في هيكل و رتبة الهيئة الحكومية المسؤلة عن الشباب إلى عدم استقرار مؤسساتي على مدى العقود الماضية، ومن المهم أن تحافظ وزارة الشباب الجديدة على هيكل مؤسساتي مستقر من أجل تطوير منظور طويل الأجل وتقديم التخطيط الأمنى، بما في ذلك لأصحاب المصلحة ذوي الصلة، ويجب أن يكون لها مهمة ورؤية محددة وعلاقات محددة بوضوح مع المؤسسات العامة الأخرى، ويمكن أن يساعد في ذلك وجود استراتيجية وطنية للشباب؛ وينبغي على وزارة الشباب أن تستثمر في التدريب المستمر للموظفين لتضمن أنها في طليعة سياسات الشباب، ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة حيث أن الموظفين المعينون من قِبل مكتب الخدمة المدنية لا يكونون دائماً بالمؤهلات والقدرات اللازمة.

زيادة ميزانية وشفافية برامج الشباب في وزارة الشباب وتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج. لزيادة تغطية الأنشطة التي تركز على الشباب وإدخال برامج جديدة يطالب بها الشباب، تحتاج وزارة الشباب إلى إدخال هيكل إداري قائم على النتائج وتحسين إدارتها المالية وزيادة الكفاءة والتركيز بدرجة أقل على البرامج الرياضية؛ وفي الوقت نفسه، ينبغي على وزارة المالية تخصيص مزيد من الأموال لوزارة الشباب، ويمكن أيضاً أن يستفيد قطاع الشباب من التنسيق الأفضل بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والتعاون الدولي التي تلعب دور مهم في تمويل سياسات وبرامج الشباب، ويمثل ويُعتبر وضع تخطيط دقيق وتحليل شامل لأولويات تمويل الوكالات أساساً مهماً لتحسين التنسيق؛ وعلاوة على ذلك، لا توجد لدى الوزارات القطاعية عادة ميزانيات للشباب، مما يجعل من الصعب تقييم إجمالي الإنفاق العام على الشباب، ويمكن أن يساعد الإبلاغ بمزيد من الشفافية بشأن تدفقات الإنفاق على الكشف عن أوجه التآزر والادخار.

إنشاء نظام معلومات عن الشباب، ورصد وتقييم سياسات الشباب. يحتاج وضع سياسات وبرامج الشباب والتخطيط لها وتنفيذها إلى بيانات كمية ونوعية سليمة وشاملة عن حياة الشباب وحالتهم، مصنفة حسب نوع الجنس والعمر والدخل والمنطقة الجغرافية ومستوى التعليم وعوامل أخرى؛ وللحصول على هذه البيانات، يمكن لوزارة الشباب ودائرة الإحصاءات العامة أن تشتركا في إنشاء مرصد دائم للشباب يدمج الشباب (حسب العمر) في الدراسات الاستقصائية الوطنية القائمة، ويقوم بإجراء الدراسات ويقدم المعلومات إلى صانعي السياسات، وسيساعد ذلك على زيادة فهم احتياجات الشباب لدى صانعي السياسات الذين لا يكونون على دراية أحياناً بالتحديات التي يواجهها الشباب، ويُعد نظام المعلومات هذا حاسماً أيضاً بالنسبة إلى الرصد والتقييم المنتظمين، وهو مفتاح السياسات الناجحة، التي ينبغي تنفيذها لجميع البرامج والتدخلات الشبابية.

مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني مع متطلبات الشباب والشركات

توفير التوجيه المبكر للشباب من أجل انتقالهم التعليمي أو إلى مكان العمل. إن الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي أو إلى مكان العمل يمكن أن يكون فترة معقدة في حياة الشباب، وقد لا تستند القرارات إلى معلومات دقيقة، ولذلك من المهم إنشاء نظام للمعلومات وخدمات إرشادية؛ ففي الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، تبدأ الأمثلة الجيدة للتوجيه المهني خلال الدورة الأولى من التعليم الثانوي، ويشارك أصحاب العمل بنشاط، ويلتحق الطلاب بأعمال لفترة قصيرة لتجربة المهن المختلفة؛ وفي هذا الصدد، من المهم الاستثمار في التطوير المهني للمستشارين المهنيين في المدارس وتدريبهم على استخدام بيانات سوق العمل؛ وتشكل المعارض المهنية طريقة أخرى لتوفير التوجيه؛ كما ينبغي للحكومة أن تُنشئ منصة معلومات توفر معلومات عن مسارات التعليم (الدورات في المرحلة الثانوية وما بعد الثانوية) وخيارات الوظائف الفنية، يُعدّ "بونتي إن كاريرا" (الحصول على مهنة) في البيرو مثالاً جيداً، فمن خلال هذه المنصة الإلكترونية، يمكن للطلاب إطلاع أنفسهم على المهن المطلوبة في كل منطقة، ومتوسط الأجور والمسارات التعليمية المقابلة؛ وفي حالة الأردن، ينبغي أن تُستكمَل المعلومات بالعدد السنوي للخريجين المؤهلين للمهن المعنية لاطلاع الطلاب على احتمال زيادة عرض المهنيين ونقصه ومطابقة الطلب والعرض بشكل أفضل.

جعل التعليم والتدريب التقني والمهني خياراً جذاباً للشباب. يختار عدد قليل من الشباب شهادات التعليم والتدريب التقني والمهني بسبب صورته السيئة، فينبغي للحملات المصورة المنسقة مع القطاع الخاص أن تُعالِج مفهوم أن شهادات التعليم والتدريب التقني والمهني تُمثِل فشلاً في الحصول على شهادة جامعية، وينبغي للحملات أن ترسم صورة إيجابية، تُصور فرص عمل جذابة في القطاعات المتنامية؛ و تؤدي حقيقة أن شهادات التعليم والتدريب التقني والمهني لا تسمح بالتقدم أكثر ضمن النظام التعليمي إلى الحد من جاذبيتها للشباب الطموحين. ويمكن لتحسين الحراك التعليمي من خلال نظام اعتماد مؤهل شفاف ومرن لا يتوقف فيه تقدم التعليم في التعليم والتدريب التقني والمهني أن يقوم بتحسين صورته؛ كما إنه سيكون من الصعب تخفيض حصة خريجي الجامعات لصالح التعليم والتدريب التقني والمهني، وبالنظر إلى الضغوط الاجتماعية، فإن الشباب الذين يحصلون على التعليم الجامعي، ولا سيما من الأسر التي لديها آباء من ذوي التعليم العالي، لن يتخلوا عن هذا المسار التعليمي؛ وبالتالي، فإنه من الأفضل تحفيز الشباب الذين لا يدرسون بعد التعليم الأساسي لمتابعة شهادة التعليم والتدريب التقني والمهني، ويمكن القيام بذلك من خلال حملات مستهدفة تُظهِر فوائد التعليم والتدريب التقني والمهني مقارنة بالتعليم الأساسي وتسهيل الوصول إلى التعليم والتدريب المهني والتقني.

جعل ريادة الأعمال طريقاً ممكنةً لخريجي التعليم والتدريب التقني والمهني. في حين أنّ "الأردن ٢٠٢٥" يؤكد على ضرورة تعزيز روح المبادرة لدى الشباب، فإن عدداً قليلاً من الشباب يبدؤون أعمالهم الخاصة؛ وتشير الأدلة العالمية إلى أن أغلبية أصحاب المشاريع الشباب يقتصرون على أنشطة كسب الرزق، وأن معظمهم يفتقرون إلى المهارات والكفاءات الأساسية في مجال الأعمال، مما يعيق أداء أعمالهم؛ ولمنع أكبر قدر ممكن من رواد الأعمال الشباب الأردنيين من إعاقة الأداء، فإنه من الضرورى دمج التعليم الريادي في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، وتوفير المهارات التقنية وغير المعرفية والحياتية، بالإضافة إلى الفطنة الريادية؛ وتؤدي بعض العوامل بالإضافة إلى التعليم المناسب دوراً في نجاح رواد الأعمال الشباب، مثل الإجراءات الإدارية البسيطة لتسجيل الأعمال التجارية والضرائب، والتضمين في سلسلة قيمة محلية و / أو عالمية.

تبسيط الإدارة داخل مختلف فروع نظام التعليم والتدريب التقني والمهني. أدى تقسيم التعليم والتدريب التقني والمهني إلى ثلاثة فروع وكيانات عديدة إلى تعقيد الإدارة وتكرار الهياكل وتوليد التداخل؛ وتحتاج المجالس التي تنظم فروع التعليم والتدريب التقني والمهني إلى تطوير هياكل لرصد فروعها وتحسين التنسيق بين القطاعات، ولا ينبغي للمجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية المُتَصَوّر أن يصبح طبقة أخرى من الإدارة بل هيئة فعالة تعمل على تحسين التنسيق بين القطاعات وتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لأصحاب المصلحة وتنسيق مختلف الفروع ومواءمة سياسات التعليم والعمل والاقتصاد والتجارة، وينبغي للمجلس أيضاً أن يستعرض ما إذا كان تقسيم نظام التعليم والتدريب التقني والمهني إلى ثلاثة فروع يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية أو ما إذا كان النظام المتكامل سيحقق نتائج أفضل، ومن شأن تبسيط نظام الإدارة أن يسهم في توسيع القدرة التي توفر المزيد من الأماكن للطلاب بالقدر نفسه.

إشراك القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ برامج التعليم والتدريب التقني والمهني. لا يتم التشاور مع القطاع الخاص في تصميم برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، وتقتصر مشاركته في التنفيذ على توفير الخبرة العملية للطلاب الذين يتم توزيعهم عليه، ويلزم إشراك القطاع الخاص في التصميم لضمان استجابة البرامج لاحتياجات سوق العمل؛ وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساعد الحوافز المقدمة للشركات، مثل الحوافز الضريبية، على زيادة عدد الشركات التي تقدم التدريب الرسمي.

إنشاء نظام تقييم المهارات والتوقع. يفتقر الأردن إلى نظام معلومات فعال لسوق العمل من شأنه أن يساعد في توجيه نظام التعليم والتدريب التقني والمهني ومطابقة البرامج والتعليم مع متطلبات سوق العمل وفرص العمل، ويمكن لهذا النظام أن يطلع صانعي السياسات على تعديل نظام التعليم من أجل إعداد الطلاب بشكل أفضل لسوق العمل؛ وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد ظهور زيادة أو نقص عرض المهارات على تنظيم قدرة المؤسسات التعليمية وتبرير اللجوء لنظام الحصص؛ ويقوم التقييم الجيد للمهارات ونظام التوقع، مثل ذلك الذي في السويد، بجمع معلومات سريعة وقوية عن احتياجات المهارات الحالية والمستقبلية التي تعتمد على مصادر متعددة وتشمل الشركاء الاجتماعيين، مثل أصحاب العمل ونقابات العمال.

مراقبة نظام التعليم والتدريب التقني والمهني. يمكن لنظام التعليم والتدريب التقني والمهني الاستفادة من نظام رصد مؤسسي ومنهجي من شأنه متابعة معدلات توظيف الخريجين وتحديد المناطق التي تحقق مكاسب في الكفاءة، ومن شأن ذلك أيضاً أن يساعد على إدخال عقلية قائمة على المخرجات بدلاً من المدخلات في ضمان الجودة.

تسهيل المواطنة الفعالة وإشراك الشباب في عمليات صنع السياسات

تحسين التواصل مع الشباب. يتواصل عدد قليل من الوزارات مباشرة مع الشباب، وبالتالي، فإن الشباب ليسوا على علم بالبرامج والمبادرات المتاحة لهم دائماً، وقد تبدو الحكومة بعيدة وغير داعمة لانتقالهم إلى سن الرشد؛ وفي الوقت نفسه،

فإن التبادل المحدود بين الشباب والوزارات ومقدمي الخدمات يمكن أن يؤثر سلباً على تصميم السياسات وتقديم الخدمات؛ وبالتالي، تحتاج الدولة إلى التواصل مع الشباب بشكل أكبر، وتشكل المشاورات الرسمية مع منظمات الشباب أداة مهمة لتحسين تصميم السياسات وتنفيذها وزيادة الثقة في المؤسسات، ويمكن لحملات وسائط التواصل الاجتماعي أن تطلع الشباب على البرامج والمبادرات المتاحة؛ وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمراكز الشباب في وزارة الشباب وبيوت الشباب أن تضيف إلى عروضها الحالية نظام معلومات واحد. وبالتعاون مع الوزارات القطاعية، يمكن لمراكز الشباب أن تطلع الشباب على الفرص وتوفر لهم التوجيه، كما أن استكمال أنشطة مراكز الشباب بنظام معلوماتي واحد يمكن أن يساعد على زيادة شعبية المراكز التي لا يتم استخدامها حالياً.

تطوير آليات التشاور العامة لدمج منظورات الشباب في صياغة وتصميم وتنفيذ السياسات . تُعدّ مشاركة الشباب في مختلف مستويات السياسة والنشاط والتنفيذ محدودة في الأردن، وهي تتعلق فى الأساس بالمؤسسات الخيرية والمبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية؛ ويوفر العمل الجاري على "الاستراتيجية الوطنية للشباب للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٥" فرصة لوضع إطار عام لإدماج منظورات الشباب في التخطيط ووضع السياسات والبرمجة على مستويات مختلفة من الإدارة، وتشكل المشاورات الرسمية مع منظمات الشباب أداة مهمة لتحسين تصميم السياسات وتنفيذها وزيادة الثقة في المؤسسات، ويمكن للحكومة أن تبني على تجربة "مجلس الشباب البلدي" والأطر القائمة لمشاركة المواطنين في توسيع نطاق هذه المبادرات، وينبغي للحكومة أيضاً أن تشجع منظمات الشباب ومنظمات المجتمع المدني على تنفيذ آليات تشاور ملموسة مثل مجالس الشباب.

تعزيز دور النظام التعليمي في توفير مهارات المواطنة الفعّالة. على الرغم من أن المدارس تحتل بوضوح مكاناً استراتيجياً لتعزيز المواطنة الفعالة، إلا أنه يوجد الكثير من الفرص غير مُستغَلة أو غير فعالة، وينبغي تحديث مناهج التربية المدنية بحيث تشمل الجوانب العملية لمشاركة الشباب في المجتمع والسياسة، ولزيادة فرص التمكين إلى أقصى حد، ينبغي أن تتطور ممارسات التدريس لتشمل المزيد من مشاركة الطلاب ومشاريعهم وانخراطهم المباشر؛ وينبغي أن يوفر نظام التعليم أيضاً الدعم والحوافز للمدارس لدعم المبادرات الطلابية، على سبيل المثال من خلال الفصول العلاجية المدرسية التي يقوم بها متطوعون، أو حرية وصول رابطات الشباب إلى مباني المدارس. وأخيراً، ينبغي للمدارس أن تعترف بممثلي الطلاب في التعليم الابتدائي والثانوي، وينبغي للحكومة أن تُشجِع اتحادات الطلاب.

جعل العمل التطوعي والمشاركة المدنية أكثر جاذبية للشباب. لا يُعدّ نظام التعليم قوياً في تدريب المواطنين المهتمين بالمشاركة والانخراط المدني، وإحدى الطرق لمعالجة هذا الضعف هي السماح للشباب بالمشاركة في مبادرات مستقلة تعمل جنباً إلى جنب مع المدارس، والطريقة الأخرى هي تشجيع العمل التطوعي وتقديم حوافز لتسجيل أنشطة المتطوعين، بما في ذلك إعطاء اعتراف رسمي أكبر بالعمل التطوعي وإنشاء نظام موحد لإصدار الشهادات يمكن أن يعطي في نهاية المطاف نقاطاً إضافية في التطبيقات الجامعية؛كما يمكن للاعتراف بالعمل التطوعي كخبرة في العمل أن يجعله أكثر جاذبية للفئة الكبيرة من الشباب العاطلين وغير النشطين، ويمكن أن يكون للانخراط في الأنشطة المدنية آثاراً إيجابية في المجتمعات المحلية، ومنع تدهور المهارات، وتوفير مهارات شخصية إضافية للبحث عن عمل.

تحسين التنسيق الرأسي والأفقي بين أصحاب المصلحة المعنيين بانخراط الشباب. يملك الأردن عدة جهات فاعلة تعمل على مستويات مختلفة؛ ولتجنب عدم الترابط والازدواجية في الهياكل والأنشطة، يمكن إنشاء قنوات اتصال واضحة وإجراءات تنسيق بين أصحاب المصلحة، وتزويد المؤسسات المناسبة وغير الحكومية بحوافز مناسبة للتعاون، كما ينبغي تحسين التعاون بين الوزارات والمنظمات المَلكية غير الحكومية.

استعراض سياسات رفاه الشباب فى الأردن

يُشكِل الشباب فى الأردن، الذين تتراوح أعمارهم بين 12و30 عاماً، ثُلث سكان الدولة حالياً، و تُعتبر هذه أعلى نسبة من السكان الشباب شهدها الأردن حتى الآن، مما يوفر للدولة فرصة فريدة للتنمية الإجتماعية و الإقتصادية. يُمثل الشباب ثروة لإزدهار الأُمة، التى يمكن الاستفادة منها فقط فى حالة حصول الشباب على تعليم جيد و رعاية صحية وعمالة لائقة و حيوات إجتماعية و سياسية نشطة؛ و لكن يواجه الشباب الأُردنى تحديات على جبهات مُتعددة. يأخُذ "استعراض سياسات رفاه الشباب فى الأردن"، و الذى يُنشر فى إطار"مشروع إدماج الشباب" الذى يُنفذه مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والمُشارك فى تمويله الاتحاد الأوروبى ، نهجاً متعدد القطاعات للنظر بعمق فى وضع الشباب المتعلق بالتعليم و الصحة و العمالة و المشاركة المدنية، و يقدم توصيات فى مجال السياسات العامة لتضييق الفجوات فى رفاه الشباب؛ فتنظر الفصول المواضيعية فى إمكانيات التعليم و التدريب التقنى و المهنى فى تحسين نتائج سوق العمل للشباب، و يستكشف الفصل المواضيعى الثانى مسارات و تكوين المهارات للمواطنة الشبابية الفعالة فى الأردن.

This project is co-funded by
the European Union